

## قائمة اتهامات ضد صحفيي نشر تقريرا عن طوارق الجزائر

الجزائر - رفضت محكمة جزائرية طلب الإفراج عن الصحفيين رابع كراش الذي يوجد في الحبس المؤقت منذ أسبوع بعد اتهامه بـ "نشر أخبار كاذبة"، بحسب ما أعلنت صحيفة "ليبرتي" التي يعمل مراسلا لها.

وكتبت الصحيفة على موقعها الإلكتروني "رفضت غرفة الاتهام بمحكمة تماراست الثلاثة طلب الإفراج المؤقت الذي تقدم به دفاع رابع كراش مراسلنا من تماراست".

وأودع كراش الحبس في 19 أبريل لاتهامه بـ "نشر أخبار كاذبة من شأنها المساس بالأمن والنظام العموميين" بعد أن نشر تقريرا حول احتجاج الطوارق.

وبحسب موقع الصحيفة باللغة العربية فإن كراش متهم أيضا بـ "إنشاء وإدارة حساب إلكتروني مخصص لنشر معلومات وأخبار من شأنها إثارة التمييز والكرهية في المجتمع" و"الترويج العمدي لإخبار وأخبار كاذبة أو مغرصة بين الجمهور" و"العمل بأي وسيلة كانت على المساس بسلامة وحدة الوطن".

وقال موقع "ليبرتي" إن "هذه مجرد اتهامات كاذبة تخفي الرغبة في إسكات الصحفي ومنعه من القيام بعمله بكل موضوعية، كما ينضج من استدعاءاتهم العديدة، في الأشهر الأخيرة من قبل الأجهزة الأمنية".

ورابع كراش صحفي متمرس يعمل منذ فترة طويلة في تماراست بأقصى جنوب الجزائر، نقل في كتاباته أن سكان هذه المنطقة استنكروا "مصادرة أراضيهم لصالح" ولايتي (محافظة) جانت والبري اللتين أنشئت حديثا في ظل تقسيم إداري جديد.

وصادقت الحكومة الجزائرية، مؤخرا، على قرار استحداث 10 ولايات جديدة بالجنوب و44 مقاطعة إدارية بالهضاب العليا، لكن الإجراء أثار غضب مواطنين في بعض المناطق الجنوبية.

واحتج الطوارق، وهم أمازيغ يشكلون أغلب سكان تماراست في أقصى جنوب الجزائر، في مرات عدة على تهميشهم الاقتصادي والاجتماعي من قبل السلطة المركزية.

ووفقا لتعديل في قانون العقوبات العام الماضي أصبح يجرم الآن نشر "الأخبار الكاذبة" التي "تمس بالنظام العام".

ويعاقب بالسجن من سنة إلى ثلاث سنوات، أو حتى بضعف العقوبة في حالة تكرار ذلك، وفقا لهذا النص الجديد الذي انتقده المدافعون عن حرية الصحافة.

ونظم زملاء كراش ومتعاطفون معه الأحد الماضي تجمعا تضامنياً أمام مقر صحيفة "ليبرتي" في الجزائر العاصمة. ورفع المحتجون عدة لائحات طالبوا فيها بحرية الصحافة واستقلالية القضاء. وقال الصحفي المستقل طارق حفظ في تغريدة على تويتر "رابع كراش

تمنرست في تمراست، بعيداً عن الأمن النسبي لمجلس التحرير الجزائرية. رابع يزج لأنه ندد لسنوات بخداع الإدارة وبعض الوجوه المحليين".

ودعت لجنة حماية الصحفيين ومقرها نيويورك، في بيان، إلى "الإفراج الفوري وإسقاط جميع التهم" ضد رابع كراش.

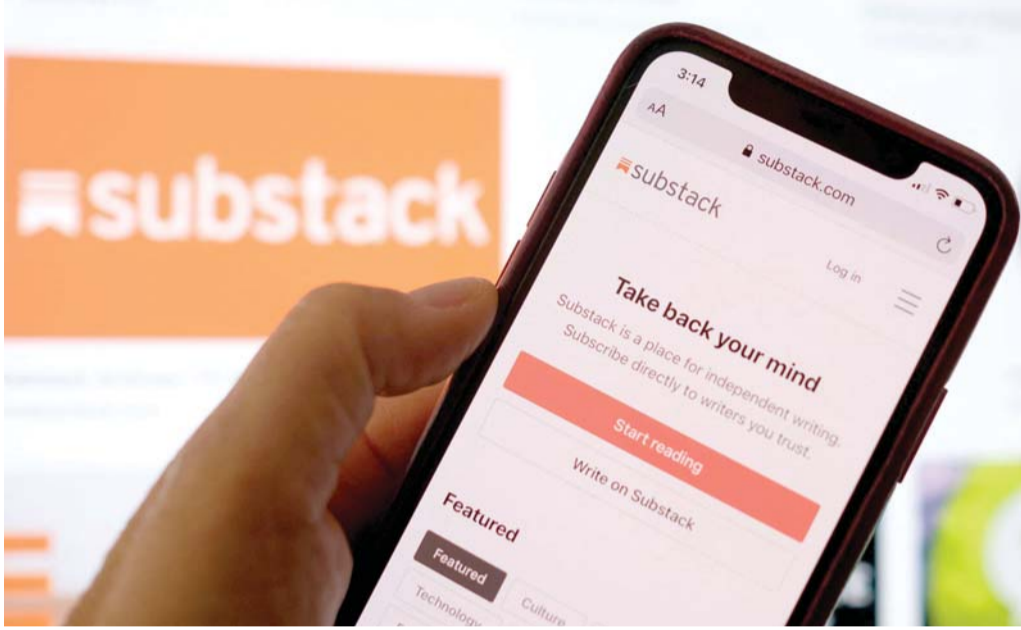
كذلك أكد مدير مكتب شمال أفريقيا لـ "مراسلون بلا حدود"، صهيبي خياطي، أن "استمرار احتجاز رابع كراش أمر غير مفهوم"، مضيفاً في بيان "نطالب بالإفراج الفوري عنه وإسقاط التهم عن صحفيي قام بعمله الإعلامي فقط".

ونأتي هذه القضية في وقت تشهد فيه الجزائر توترا كبيرا في المشهد السياسي والإعلامي، بسبب عودة موجة الاعتقالات في صفوف عدد من النشطاء المنتسبين إلى الحراك الشعبي.

وقضت محكمة جزائرية نهاية مارس الماضي بسجن الصحفي عبد الحكيم ستوان "لمدة ستة أشهر مع النفاذ" بتهمة التشهير برئيس مجلس النواب، بعد أن كانت النيابة العامة قد طالبت بسجنه لمدة 18 شهرا.

## تسويق الأخبار والتقارير مباشرة للقراء امتياز صحفيي جديد

نوع جديد من الصحافة يكمل وسائل الإعلام التقليدية



«سابستاك» تستقطب الصحفيين المارين من الرقابة

تملك وجهة نظر. وتعمد "ذي دايلي بوستر" على "الأصداء التي تلقاها من مشتركينا، ومساهماتهم وأفكارهم عن المواضيع. هم ليسوا فقط جمهورنا بل جزء لا يتجزأ من فريقنا". وتشتد المنافسة في ظل تنامي الشهية على هذا النسق. فقد بات على "سابستاك" أن تواجه "غوست"، وهي منصة تفرز تعرفات أكثر تنافسية، إضافة إلى منصة "باتريون" الرائدة في مجال الاقتصاد التشاركي الفني، و"تايني ليتز" و"باتن داون".

ونالت منصة "غوست" التي تم إنشاؤها عام 2013 شهرة واسعة وهي ترسل للمشتركين أهم المقالات عن النشر وصناعة المحتوى والربح منه وكيفية بناء أعمال تجارية متمحورة حول المحتوى وقائمة على الاشتراكات.

واشترت تويتر في يناير، منصة "ريفيو" وهي من الجهات الصغيرة العاملة في القطاع، فيما كشفت فيسبوك منتصف الشهر الماضي، عن مشروع مستوحى مباشرة من المنصات القائمة حاليا.

وفى ظل إدراكها حجم المخاطر الحالية، تعتمد "سابستاك" استراتيجية التعاقد مع أسماء لامعة، في عقود تصل قيمتها إلى مئات الآلاف الدولارات، ما أثار اعتراض مؤلفين كثر ساءهم نقص الشفافية في المنصة. أما وسائل الإعلام التقليدية فليس لديها ما تخشاه من هذا النوع الجديد من الصحافة إذ تنظر إليه على أنه مكمل لدورها أكثر من كونه منافسا لها، وفق أيزاك سول الذي يقول "هذا أمر جيد للقطاع".

تعرفة شهرية تتراوح بين 5 و10 دولارات لغالبية الرسائل الإخبارية الأكثر استقطابا للقراء. ودرت المنشورات الأكثر شعبية في المجموع إيرادات فاقت 15 مليون دولار العام الماضي، وفق ما أفادت المنصة لوكالة فرانس برس.

كما اتجه صحفيون للنشر على "سابستاك"، لممارسة صحافة خالية من الرقابة المتزايدة التي تسيطر على وسائل الإعلام التقليدية.

وتصدر السياسة والثقافة الشعبية قائمة المواضيع الأكثر استقطابا للقراء. وفي أكثر الأحيان، يتيح أصحاب المنشورات جزءا من المحتويات مجاناً، أو يربطونها بمدونة صوتية لتوسيع الجمهور ودر إيرادات إعلانية محتملة.

ويوضح أيزاك سول القائم على رسالة "تأخذ" الإخبارية الأميركية السياسية التي تضم حوالي ثلاثة آلاف مشترك، أن "الأمر الأفضل لي في كل ذلك هو أنني لست مرتبطين بأي علامة تجارية أو مؤسسة". ويقول "هذا امتياز هائل في عالم السياسة".

ويشير ديفيد سيروتا مؤسس مشروع "ذي دايلي بوستر" الذي يضم صحفيين كثر إلى أن الاتصال المباشر بريسى علاقة سليمة أكثر مع القراء مقارنة مع تلك القائمة مع المؤسسات الإعلامية الكبرى التي تدعي الموضوعية. ويقول سيروتا الذي يكتب مقالات أيضا في صحيفة "ذي غارديان"، "لا نغطي انطبعا مطلوباً لقرائنا ولا نتعامل معهم كاطفال من خلال الإيجاع باننا لا

"سيتي يونيفرسيتي" في نيويورك التي تقدم برنامجا مخصصا لرواد الأعمال "قبل عشر سنوات، لم تكن فكرة الاشتراكات منتشرة".

أما الآن "فقد بات الناس مشتركين في خدمات شتى" ويظهرون انفتاحا على فكرة "الاشتراكات المصغرة" في مقابل بضعة دولارات لتوفير دعم مالي لمدونة صوتية مثلا أو قراءة رسالة إخبارية.

ويقترح البعض حتى توفير خدمات إخبارية للقراء بواسطة الرسائل النصية، وهي خاصية تقدمها منصة "سابستاك". كما أن أزمة الصحافة التي تجلت خصوصا من خلال ازدياد عمليات الاندماج وزوال وسائل إعلامية وعمليات طرد واسعة، تدفع بالصحفيين إلى استكشاف نماذج بديلة.

ويقول جون شلويس رئيس "نيوزغليد"، أبرز النقابات الصحفية الأميركية، إن "غياب الرواتب الثلاثة والتغطية الطبية المقدمة من المجموعات الصحفية يدفعان بعدد متزايد من الأشخاص إلى أن يغادروا إلى سابستاك أو سواها".

ومن أبرز الامتيازات المتاحة لهؤلاء الصحفيين هو الحصول على تمويل مباشر، بعد اقتطاع "سابستاك" عمولة بنسبة 10 في المئة.

وتوضح أنا كوبريا-رادو "بصفتي صحافية مستقلة، أحصل على مستحقاتي من دون تأخير، هذا الأمر مهم كثيرا على الصعيد المالي". وتضم "سابستاك" حاليا أكثر من 500 مشترك بنسختها المدفوعة، مع

دفعت أزمة الصحافة التي تجلت خصوصا من خلال ازدياد عمليات الاندماج وزوال وسائل إعلامية وعمليات طرد واسعة، بالصحفيين إلى استكشاف نماذج بديلة يبيع إنتاجهم الصحفي مباشرة إلى الجمهور، خصوصا أن الناس باتوا أكثر انفتاحا على فكرة الاشتراكات المصغرة في مقابل بضعة دولارات لتوفير دعم مالي لمدونة صوتية أو قراءة رسالة إخبارية.

نيويورك - يبحث عدد متزايد من الصحفيين عن تسويق إنتاجهم بأشكال مختلفة عن وسائل الإعلام التقليدية، سواء من خلال الرسائل الإلكترونية أو النشرات الإخبارية أو حتى الرسائل النصية، وينجحون في بيعها لمثيرين اهتمام تويتر وفيسبوك.

وقد خاضت أنا كوبريا-رادو هذا الغمار في مايو 2019. وتقول الصحافية التي كان يتبع رسائلها الإخبارية المجانية نحو 2500 مشترك "حينها، كنت أقول لنفسي إن تلقي المال من الناس في مقابل رسالة إخبارية فكرة غريبة".

وبعدما باتت رسائلها الإخبارية الأسبوعية "لانس" المعنية بإخبار الصحافة المستقلة مدفوعة عبر منصة "سابستاك"، تراجع عدد المشتركين إلى 130، ثم ارتفع تدريجا إلى 330.

### ديفيد سيروتا:

الاتصال المباشر بريسى  
علاقة سليمة أكثر مع القراء  
مقارنة بالمؤسسات  
الإعلامية الكبرى

وتقول "لقد شكّل ذلك مدخل جيد"، رغم أنها اضطرت إلى التوقف عن تقاضي الأموال في مقابل رسائلها الإخبارية بسبب الجائحة. وعلى غرار البريطانية الثلاثينية التي تقدم أيضا مدونة صوتية "بودكاست"، يُقبل عدد متزايد من الصحفيين على هذه الخطوة لاستقطاب قراء في مقابل بدل مالي عن منشوراتهم. وكانت الرسائل الإخبارية موجودة منذ ما قبل الإنترنت، بنسق مجاني أو مدفوع. غير أن هذه الموجة الجديدة تعود إلى ظهور أدوات رقمية جديدة، ولكن خصوصا لانتشار ممارسات جديدة.

ويوضح جيريمي كابلان المسؤول التربوي في كلية الصحافة بجامعة

## هيئة الإعلام التونسي تندد بضرب الديمقراطية بعد شكوى الجزيرة ضدها

الانطلاق في تكوين فريق عمل مستقل، لتقديم تقرير لمجلس الأمن القومي، بخصوص التموييلات المشبوهة للقنوات التلفزيونية والإذاعية غير القانونية، والتزوير المتعلق بأجهزة البث الخاصة بها، لما تمثله من مس بالأمن القومي، في ظل عدم وجود أي سند قانوني لها أو تراخيص لتوريدها.

وأضاف السنوسي، أن الهايكا بصد "دراسة قرار رفع هذا الأمر إلى القضاء العسكري، بعد مناقشته مع المحامين، وذلك لكسر وضع اليد على بعض القضاة ممن هم بصد تنفيذ التعليمات، وأمام الانتكاسات التي تتعرض لها هيئة الاتصال السعدي والبصري من طرف القضاء العادي وخاصة صدور قرارات قضائية بإرجاع أجهزة البث المحجوزة من قبيل الهيئة إلى أصحابها، رغم خطورتها على الأمن القومي".

وأكد المحي في محاربة كافة القنوات غير القانونية ومنها قناة "الزيتونة"، التابعة لحركة "النهضة"، وقناة نسمة لنيل القروي، رئيس حزب "قلب تونس"، وأوضح أن هذه القنوات غير المرخص لها في البث تحول أموالا ليس لها أي أثر في البنك المركزي وتصرف في مئات الآلاف من الدينارات شهريا دون مراقبة.

وصرح المحامي رضا الرادوي، بأن الهيئة الدفاع تمكنت وبعد النجاح في كسر كافة محاولات الإنقاذ على الإجراءات القانونية، من تقديم بلاغ بالنيابة عن الهايكا في هذه القضية وتحرير محضر في الغرض.



النوري اللجمي  
إلى متى تقف  
السلطات العمومية  
مكتوفة الأيدي

واعتبرت الهيئة، في بيان على صفحاتها في فيسبوك، أن هذه الدعوة للمثول أمام فرقة الأبحاث في زغوان مؤثر خطير يرمي إلى المس من صلاحيات الهيئة والحد من ممارسة سلطاتها لتعديل المشهد السعدي والبصري.

وقال عضو الهيئة هشام السنوسي، أن هناك "تواطؤا بين مؤسسات الدولة على دور الهايكا، وانخراط بعض القضاة في ضرب مهامها، بتغليب الانتماء الحزبي وسياسة التعليمات". وأشار إلى أنه تم التوجه إلى رئاسة الجمهورية، بالإضافة إلى

وقالت الهيئة في بيان رسمي أن قرار حجز معدات القناة الإذاعية المذكورة، تم تطبيقا لقرار مجلسها بتاريخ 25 فبراير 2021 وذلك بعد معاينة استمرارها في البث دون ترخيص رغم التنبيه عليها، وأكدت أن عملية الحجز تمت في إطار الإجراءات القانونية وطبق المرسوم رقم 116 الصادر في 2 نوفمبر 2011.

وأضاف أن الجزيرة يتسلح بحصانته البرلمانية، وتساءل في تصريح لإذاعة محلية "إلى متى تقف السلطات العمومية مكتوفة الأيدي أمام هذا الخط الذي يهدد عمل الهيئات الدستورية وصلاحياتها؟"

وأفاد عضو هيئة الدفاع المحامي أنور الباصي، في تصريح لوسائل إعلام محلية، بأن "عناصر فرقة الأبحاث والتفتيش للحرس الوطني تلقوا تعليمات شفوية من وكيل الجمهورية بعدم قبول نيابات المحامين بأي صفة كانت"، في ما يتعلق بالشكوى. ووصف رفض وكيل الجمهورية حتى حرق الدفاع بـ "الأمر الغريب" على اعتبار أنه "حرق لمتعضيات مجلة الإجراءات الجزائية". وأكدت هيئة الدفاع عن الهيئة التي تضم حاليا 12 حاميا، تمسكها بالاستماع إلى كافة الأطراف، وقالت إنها لن تسمح بسماع أعضاء الهايكا، ما لم يتم سماع سعيد الجزيرة أو من يمثل إذاعة "القرآن الكريم" بخصوص الشكوى.

وقالت الهيئة في بيان رسمي أن قرار حجز معدات القناة الإذاعية المذكورة، تم تطبيقا لقرار مجلسها بتاريخ 25 فبراير 2021 وذلك بعد معاينة استمرارها في البث دون ترخيص رغم التنبيه عليها، وأكدت أن عملية الحجز تمت في إطار الإجراءات القانونية وطبق المرسوم رقم 116 الصادر في 2 نوفمبر 2011.



مالك إذاعة «القرآن الكريم» يتهم الهايكا بالسرقة

تجهيزات البث التابعة لإذاعة "القرآن الكريم"، بجبل زغوان في العاصمة، في حين تعذر استكمال إجراءات الحجز بمقر الإذاعة بمنطقة مرناق في محافظة بن عروس، بعد أن تصدى الجزيرة لعملية الحجز، بحجة أنه محل سكنه وباعتبار أن له صفة نائب شعب ويتمتع بالحصانة البرلمانية.

وقال اللجمي خلال ندوة صحافية الثلاثاء، إن الهايكا قامت بتطبيق الفصل 31 من المرسوم 116 ولكن تعاطي النيابة العمومية مع الملف يثير الريبة وي طرح العديد من التساؤلات.

وتم دعوة رئيس الهيئة ومراقبين عن وحدة الرصد التابعة لها للحضور الإثنين الماضي لدى فرقة الأبحاث العدلية في العاصمة تونس، بسبب شكوى تقدم بها الجزيرة بتهمة "السرقة ومحاولة الإغتيال"، وذلك إثر عملية حجز معدات البث التابعة للإذاعة لاستمرارها في مواصلة البث دون ترخيص بتاريخ 17 مارس 2021.

وتولى عاملون في هيئة الإرسال السعدي والبصري برفقة مأموري الضابطة العدلية، تنفيذ قرار حجز